مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 8 / العـدد: 01 (2020)، ص ..-- ..

العنوان باللغة العربية: المجتمع المدني وسؤال الأخلاق

Title in English: Civil society and the ethical issue.

[1]، الاسم الكامل للباحث الأول: ط.د. شوليط محند واعمر

[1] مؤسسة الانتماء (البلد)جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، الإيميل المهني للباحث الأول

تاريخ الاستلام: 2020/05/19 تاريخ القبول: ../../2020 تاريخ النشر: ../../2021

ملخص: المجتمع المدني وسؤال الأخلاق:

تهدف هذه الورقة إلى البحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني وسؤال الأخلاق، فالمجتمع المدني؛ الذي يشير إلى كل المنظمات غير الحكومية، كالنقابات والجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية ومؤسسات الإعلام، التي تتصف بالعمل الطوعي والخيري داخل إطار مجتمع ما، من المفروض أن يكون لها نوع من الارتباط والاتصال بالأخلاق، كقيم وسلوكيات؛ سواء على شكل مبادئ تقوم عليها أو بمثابة غايات تسعى إلى بلوغها وزرعها بين أفراد المجتمع وداخل مؤسسات الدولة.

لقد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين المجتمع المدني وسؤال الأخلاق هي علاقة تلازم، تتجلى من جانبن، أما الجانب الأول؛ فهو أن تأسيس المجتمع المدني ينبغي أن يكون تحت غطاء القيم الأخلاقية، فهي تمثل حجر الأساس لوجوده وسيادته، في حين يتمثل الجانب الثاني في أن غاية المجتمع المدني هي المثول للقيم الأخلاقية والسعي لتكريسها في الأوساط الاجتماعية ومؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الأخلاق، القيم الأخلاقية..

Abstract: Civil society and the ethical issue.

The aim of this paper is to investigate the essence of the relationship between civil society and the issue of ethics. Civil society, which refers to all non-governmental organisations that are characterized by voluntary and charitable activity within a society, such as trade unions, charities, political parties, and media organizations, is expected to have some commitment to ethics, values,

and behaviors, whether as guiding ideals or as goals to accomplish and instill in society and state institutions.

It is concluded at the end of this analysis that the relationship between civil society and the issue of ethics is inextricably linked, evidently on two sides. First, civil society should be founded under the guise of universal principles, which are the foundation of its existence and sovereignty. Second, the aim of civil society is to incorporate universal values into social circles and government institutions.
Keywords: civil society, ethics, values.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، **ط.د. شوليط محند واعمر**

1.مقدمة:

إن المتأمل في راهن المجتمعات الإنسانية اليوم؛ يجده راهنا متأزما من حيث العلاقات السائدة فيها، سواء على المستوى الفردي؛ أي علاقة الذات بذاتها، أو على المستوى الاجتماعي، وهو ذلك الجانب الذي يخص العلاقات الرابطة بين الذات والذوات الأخرى التي تشاركها الوجود داخل المجتمع، على صعيد المؤسسات الاجتماعية، من الأسرة إلى الدولة مرورا بالمجتمع المدني، يستنتج أنه من اللازم إعادة طرح سؤال الأخلاق والقيم من زاوية جديدة، تتماشى ومقتضيات هذا الوضع. بل أكثر من ذلك ينبغي القول، أن الأخلاق تمثل تحديا قويا لانحراف الجماعات البشرية في كل مجالات الحياة من المدرسة إلى الشارع إلى السياسة والاقتصاد.

كما أن التطور التقني الناتج عن تقدم العلم في الفترة الحديثة والمعاصرة، وتطبيقاته الواسعة الانتشار؛ انعكست على سلوك وتصرفات الإنسان مع الإنسان من جهة أولى، ومع محيطه الطبيعي من جهة ثانية، حيث غيرت مجرى العلاقات بين هذه العناصر المكونة لحياة الانسان الخارجية، مما يعني أن الانسان ابتعد عن القيم والمعاملات الأخلاقية، وأصبح يتصرف بإرادة أو عن غيرها وفقا لمقتضيات ودواعي هذا الواقع.

وأمام هذا الواقع المتشنج أخلاقيا، نلاحظ أنه من اللازم تسخير آليات جديدة ووسائل بديعة، يمكن أن تكون بمثابة المخلص من هكذا واقع وتصرفات. ومن بين هذه الآليات؛ نعتقد أن المجتمع المدني، سيفي

بمثل هذا الغرض ويكون مؤهلا للقيام بوظيفة زرع ثقافة أخلاقية في ثنايا المجتمع. ولهذا نود طرح السؤال التالي: ما طبيعة العلاقة الموجود بين المجتمع المدني والأخلاق؟ أو بصيغة أخرى ما هو دور المجتمع المدني في زرع ثقافة أخلاقية جديدة في الحياة المعاصرة؟ ومن أجل انفتاح نقدي على تمفصلات إشكالية البحث، وادراك طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني وسؤال الأخلاق، اعتمدنا على المنهج التحليلي قصد الاحاطة بكل جزئيات الموضوع وتحليلها .

2. نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره*: يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي تعرض لها الفكر السياسي المعاصر بالدراسة والنقد. حيث قدمت مجموعة من التعاريف ومحاولات التعريف شملت مجموعة من المفكرين والباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية و وانتماءاتهم السياسية.

وهذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين والدارسين, والتي تصل في بعض الأحيان حد التناقض، هي التي جعلت المفهوم ذاته يكتسي معان مختلفة ومتباينة في كل حقبة تاريخية وفترة زمنية، وتعميقا للفهم والنقاش نورد مجموعة من التعاريف التي صيغت للتعريف بالمجتمع المدني.

شكّل موضوع المجتمع المدني حلقة محورية في الفكر الفلسفي وذلك لاستقطابه لميول بحثية متنامية باستمرار، وهذا لم يكن سوى نتيجة لطبيعة القضايا المتشابكة والمتلازمة التي يطرحها كمكونات أساسية له، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن سؤال المجتمع المدني واقع بين متطلبات الفرد ومقتضيات الجماعة من جهة وشرعية الدولة وفعاليتها من جهة أخرى.

تمثّل اللحظة التي صاغ فيها المفكر الإيطالي، الشيوعي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891-1937م)، نظريته حول مفهوم المجتمع المدني لحظة لا يمكن التغاضي عنها في نشأته وتطوره، لأنه قدم تحليلا مخالفا للطرح الليبرالي الكلاسيكي والهيغلي والماركسي على حد سواء، وذلك؛ حين جعل منه أداة للهيمنة الثقافية والإيديولوجية. بمعنى أن جهاز الدولة بالإضافة إلى سيطرته على المجتمع بالقوة الأمنية والعسكرية، بإمكانها أيضا ممارسة الهيمنة من خلال منظمات المجتمع المدني؛ التي تشمل المدرسة والإعلام والنقابات والكنائس؛ كمؤسسات ومنظمات تعتمد على النشاط الثقافي والإيديولوجي بالدرجة الأولى، ومنه «

تصبح الجبهة الثقافية هي الميدان الرئيسي للنزاع»1 (كاميت، 1984،253) ولهذا جعل غرامشي من المجتمع المدني بخلاف الفيلسوف الألماني كارل ماركس1881 " Karl marx"، "1883ركيزة من ركائز البنية الفوقية للدولة. وهذه هي الدلالة الجديدة التي لحقت بمفهوم المجتمع المدني. إن غرامشي من الرافضين لهذا الواقع الذي آل إليه المجتمع المدني، حين رأى فيه الأهمية البالغة في توجيه الرأي العام بصناعة ثقافة جماهيرية جديدة ثورية من أجل تحقيق الهيمنة المضادة. وذلك بتأطير أفراد المجتمع والطبقات الخاضعة والنقابات العمال، عن طريق تكوينهم وتربيتهم على ثقافة التحرر من السيطرة التي تمارسها الدولة عليهم. إن التثقيف والتعليم من الأسس التي يرتكز عليها غرامشي من أجل بلوغ هذا الهدف الذي يشارك فيه المثقفين العضويين فالمجتمع الذي يحلم به. «هو مجتمع عضوي بقيادة الطبقة العاملة، هنا يوجد أشكال الممارسة والنضال الإيديولوجي (بالتلازم مع النضال السياسي) وهو أمر يؤدي إلى منافسة سلطة الدولة بواسطة المؤسسات المدنية التابعة لها»2 (سميث، كينتين هور، 1991، ص، 198). هذا هو البديل الذي يقترحه غرامشي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية السياسية عند اختراق الهيمنة التي وضعها المجتمع الجديد .

لم يتوقف التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني عند لحظة الفيلسوف الايطالي غرامشي؛ بل استمر في التشكل خلال الفترة المعاصرة، أين أخذ المفهوم معنى مغايرا. لكن منظّري المجتمع المدني لهذه الفترة احتفظوا بالطابع الشكلي الذي قدمه غرامشي للمفهوم، كتنظيم مستقل عن كيان الدولة وأضحى يشير إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، فمنه «يرجعنا المجتمع المدني إلى مساحة عامة حيث بإمكان المواطنين والمجموعات أن ينخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة ، ويتكون المجتمع المدني من منظمات غير حكومية مختلفة، قوية بما فيه من الكفاية ليحصل التوازن»3 (غريفين، أوكلاهان، ص، 368) وهنا أخذ المجتمع المدني وضعا مغايرا لكل ما سبقه، حيث أضحى سلطة في أيدي المواطنين في مقابل سلطة الدولة، يحمل خطاب مناوئا ومضادا لأيديولوجيتها، إنه يسعى دائما إلى التقليص من السلطة القهرية للدولة وجعلها أكثر استجابة لحاجات مواطنيها ومتطلباتهم. فهو يمثل مكانا يزيد فيه الناس من تطوير وتعزيز صفاتهم العليا، من خلال تغذية أسس الحرية داخل المجتمعات من أجل الاختيار والمشاركة السياسية في أطر منظمة وديمقراطية، حيث تتخذ القرارات من خلال هذه الإمكانية التي تتاح للأفراد

في الحوار المفتوح والعقلاني حول قضايا تخصهم، وهذا يكون خارجا عن كل أنواع الصراعات والنزاعات السائدة بين طبقات الحكم .

إن المجتمع المدني يشمل كل التنظيمات غير الحكومية، والتي تتصف بطابع الخيرية والعمل المتطوع غير الربحي، حيث تسعى إلى تأطير المجتمع وتوجيهه نحو أخلاق عامة وتحقيق للصالح العام فهو «يشير إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول صالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة للغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات أو دعم التعليم لمستقل، أو التأثير على السياسيات العامة، ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسيات العامة أو ممارسة الضغوط بشأنها أو تعزيزها»4(إدواردز، 2015،ص، 192). وبهذا المعنى يكون المجتمع المدني عاملا مساعدا في حل المعضلات الاجتماعية والسياسية التي حلت بالإنسان المعاصر. وفي المجتمعات المعاصرة عند استبداله لسيطرة السوق والأزمات النفسية جراء الحروب والصراعات بنشاطات ترفيهية وتثقيفية .

لقد عدّد مايكل إدواردزMikael Edwards العوامل التي ساعدت على ظهور المجتمع المدني في الأزمة المعاصرة، لذا فهو «نتيجة انهيار الشيوعية وما تبعها من انفتاح على الديمقراطية، والتحرر من الوهم المتعلق بنماذج اقتصادية وسياسية من الماضي، وتوق الإنسان إلى الاندماج في المجتمع ضمن عالم يزداد فيه الشعور بعدم الأمن يوما بعد يوم»5 (إدواردز، 2015،ص، 18.(

فالتطور الكبير الذي حصل في المجتمع المدني يعود إلى ثمانيات القرن الماضي حين ثارت شعوب بلدان أوروبا الشرقية على الأنظمة الاشتراكية، وأبانت عن رغبتها في التحرر من ديكتاتوريات الدولة الاشتراكية، فالنظام العالمي الجديد (العولمة) قد مهّد الطّريق إلى ظهور جمعيات ومنظمات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وجمعيات خيرية على اختلاف طابعها؛ فمنها ما هو ذات طابع محلي، ومنها من ذات طابع عالمي، وهو ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، الذي ينشط على كل أنحاء العالم. ولهذا يمكن القول أن المجتمع المدني يوجد بصفة كبيرة وفعالة في الدول الغربية وخاصة الديمقراطية منها التي تتيح فرصة التنظيم الذاتي لأفرادها من

أجل الانسجام والتجانس والتكامل والسعي بكل الطرق إلى تجسيد وتفعيل ثقافة العيش المشترك بين الشعوب المختلفة .

هذه التعاريف المقدمة ترى في المجتمع المدني؛ مجموعة المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة. وتحدد الوظيفة الأساسية، التي تمكن من الوصول إلى مرحلة التأسيس والتنظيم القوي والفعال في لعب دور الوساطة بين الفرد المواطن والدولة القوية المطلقة السيادة.

3.مفهوم الأخلاق: أما مفهوم الأخلاق فهو كذلك من المفاهيم التي كانت موضوعا محوريا في البحث الفلسفي منذ عهد اليونان إلى يومنا هذا، ونظرا لمدى أهميته في حياة الفرد والجماعة تبين لنا أنه من اللازم الاشارة إلى بعض التعاريف المقدمة له .

فمن حيث أصوله الاشتقاقية، يعود منبته إلى العهد اليوناني والمسوم بEthiks ، كما يعرف في أصله اللاتيني ب moralis ، حيث أصبح التمييز بين هذين الأصلين من الأمور اللابديهية، وذلك لوجود تماهي وتلاقي كبيرين بين مضامينهما المضمرة، رغم الانتفاء العرضي الظاهر لهذا اللبس الذي يغشى دلالاتهما6 (روس، 2001،ص، 11 .(

لو اعتمدنا على مقاربة قاموسية في التعريف بمفهوم الأخلاق، لاستوقفتنا دلالته اللغوية الأولى، التي نتبين بموجبها أن «الأخلاق هي جمع خلق، وهي العادة والسجية والطبع والمروءة »7 (صليبا، 1982،ص، 385)، فهو يرتبط إلى حد كبير بالخصال الحميدة للنفس الإنسانية ومنه كل ما يصدر من سلوك قويم عن الإنسان، نستطيع أن نصفه بالأخلاقي، بخلاف السلوكات المذمومة أو القبيحة التي ننفي عنها صفة الخلقية، لتصبح أفعالا لا أخلاقية.

وفي هذا الإطار يقول ريمون بولان » Raymond Poulin الأخلاق تتأمل، وتعرف، وتقدر بحدود الخير والشر، والنيات والأفعال والآثار المتصلة بالفرد باعتباره فردا، أو باعتبار علاقاته بسائر الأفراد»8 (بولان،1998، ص، 189)، ومنه نفهم أن الأخلاق تعد نظرية ممارسة تتحدد انطلاقا من علاقة الأنا بالجماعة، لذا لا يمكن أن تنفصل عن الواقع المعاش الذي تسعى السياسة لفهمه وتنظيمه. لهذا يضيف قائلا « وهذه الأخلاق، بالمعنى الأوسع تبدو؛ في أول الأمر، جملة دلالات وقيم لا تستهدف وصف وفهم وتعريف

وضع الانسان، من حيث علاقاته بالعالم ... بل تستهدف، وصف وفهم وتعريف سلوك الانسان الذي به يفرض على نفسه موضع حرية بالنسبة للآخرين وللعالم»9 (بولان،1998، ص، 189)، فمهمة الأخلاق في الدرجة الأولى ليس وصف الإنسان بحد ذاته، بل ما يشغل اهتمامها هو سلوك وتصرفات الانسان داخل المجتمع، وهذا بالطبع؛ سيحيلنا إلى القول بالصفة الاجتماعية للإنسان، إذ من اللازم أن يكون عضوا وفردا في مجتمع ما، حيث يتواجد هناك نمطا معينا من المعاملات والعلاقات، يربطه مع غيره من الناس، وهذا ما يجعل في تقدير محمد عابد الجابري « خاصيات الأخلاق أنها اجتماعية، فهي تنظم العلاقات الاجتماعية حسب معايير وقيم ليست نابعة دوما من الفرد، شعوره وضميره، بل هي في معظمها ذات أصول اجتماعية. وبعبارة أخرى إن العرف والعادات الاجتماعية مكون أساسي من مكونات الأخلاق إن لم تكن أساسها الوحيد»10 (الجابري، 1997، ص، 43)، فوجود الأخلاق يعود في أصله الأولي والأساسي إلى العامل الاجتماعي، وضمير الجماعة، ولهذا السبب ذاته تختلف الأخلاق من جماعة بشرية إلى جماعة أخرى.

رغم هذا التباين في معاني الأخلاق؛ إلا أن الغاية تبقى واحدة وهي تنظيم وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات. ولهذا يقول أحد المفكرين « فإنما تستهدف الأخلاق التحكم فيما ينشأ بين الأفراد من علاقات، فقد تنشأ واجبات ومجالات، ومساعدات ... تزيد على ما يمكن أن ينشئه القانون وواجبات ويؤيدها بسلطانه» 11 (عبد الفتاح إمام، ص،85) فالأخلاق تختلف عن القانون، من حيث التشريعات والتوجيهات « فالقانون الخلقي ... فهو عندما يأمر أو ينهى إنما يفعل ذلك لنصرة الخير وكراهية الشر، ولتحقيق كمال الإنسان، لا لكي يعطي الغير سلطانا وحقوقا» 12(عبد الفتاح إمام، ص،85). فمن طبيعة القانون أنه يحدد الحقوق والواجبات؛ يعاقب التارك ويجازي الفاعل، في حين طبيعة الأخلاق عكس ذلك، تسعى إلى توجيه حياة الأفراد والجماعات عندما تحدد معنى ومحتوى الشر والخير، ولكن هذا لا يعني عدم وجود تداخل بينهما، فتنظيم وتسيير الجماعات البشرية يتطلب وجود القانون والأخلاق معا .

.4 العلاقة بين المجتمع المدني والأخلاق: من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أنه توجد علاقة بين المجتمع المدني والأخلاق، فأين تتجلى هذه العلاقة؟. إن تحولات مفهوم المجتمع المدني عبر التاريخ، تبين لنا أنه ارتبط بمجموعة من الأسس والمبادئ التي أقيم عليها في كل حقبة تاريخية، فقد كان في بداية مرحلة الحداثة الغربية

مبنيا على أسس اقتصادية خالصة مثل ما هو الحال عند آدم فيرغسون Adam Ferguson 1723)، (1816وأصبح مماثلا للمجتمع السياسي عند فلاسفة العقد الاجتماعي*، لكن سرعان ما أخذ دلالة أخلاقية عند الفيلسوف إيمانويل كانط(1724، 1804)، لهذا يقول جون اهرنبرغ « كان كانط على يقين من أن تنظيم المجتمع المدني حول مجموعة من الغايات هو أفضل أخلاقيا من تكوينه طبقا لمتطلبات السوق » 13 (اهرنبرغ، ص،22)، وهذا ما قد يؤدي إلى تغيير علاقة الإنسان بغيره من الإنسان، فبعدما كان مبني على أسس اقتصادية تجارية تتحكم في العلاقات الاجتماعية، دعا كانط إلى اعتماد النمط الأخلاقي، كركيزة تقام عليه منظمات المجتمع المدني، حيث يرى الفرد في غيره غاية في ذاته وليس وسيلة لتحقيق مصالح ذاتية.

إن المجتمع المدني بهذا المعنى يتشكل من خلال الارتباط القائم بين مجموعة من الناس، وفقا لمبادئ عقلانية وأسس أخلاقية، ليدافع عن الحقوق المعنوية للفرد، مثل الحرية والعدالة والمساواة، وفي هذا المقام يقول مايكل إدواردز« بأن المجتمع المدني هو مجال الحياة أي حياة خالية من الأسواق، تخفض فيها قيمة العملة» 14 (إدواردز، 2015،ص، 53)، فطرح كهذا يجعل من القيم المعنوية أولى من الماديات التي طغت على العلاقات بين الناس، لهذا كان من الواجب ادراج منظمات المجتمع المدني ضمن قالب أخلاقي، تتأسس عليها وتسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع، وتجعلها الغاية من كل تصرفات الانسان داخل المجتمع، ولهذا يقول جون اهرنبرغ أنه « ينبغي النظر إلى المجتمع المدني على أنه شرط طبيعي للتطور الأخلاقي والتقدم العقلي، بدلا من النظر إليه باعتباره وسيلة مصطنعة من أجل البقاء»15 (إهرنبرغ، ص، 222) فبغض النظر عن دور المجتمع المدني المألوف عند فلاسفة العقد الاجتماعي**؛ أي كمؤسسات اصطنعها الانسان للحفاظ على بقائه، وحماية حقوقه الطبيعية، وممتلكاته المادية، نجد أنه مخول كذلك؛ للقيام بمهام تختلف عن سابقتها؛ إنها تتمثل في السهر على ارساء ثقافة أخلاقية بين أفراد المجتمع الواحد، حينما تزرع روح المودة والرفق بينهم، لأن المجتمع المدني « يتيح للأفراد المشاركة في حيوات الآخرين، ويجعل الحكم الأخلاقي ممكنا عبر التوفيق بين الفردية ومجتمع مدني يقوم على العلاقات الأخلاقية المشتركة»16 (إهرنبرغ، ص، 222)، وهذا ما يبين أن وظائف المجتمع المدني تتعدى الحاجة الطبيعية إلى الحاجة الأخلاقية، لأن المؤسس لمنظمات المجتمع المدني كائن

أخلاقي قبل كل شيء. لهذا يضيف قائلا« إن الرأفة والتعاون المتبادل، والإحسان هي ما يميز التعاملات البشرية» 17 (إهرنبرغ، ص، 222) ، بدلا من روح السوق الطاغية والشر المتجذر في حياة الإنسان المعاصر .

إن المتتبع للخطاب الفلسفي الخاص بالكتاب المدافعين عن المجتمع المدني، يستنتج أنهم يدعون إلى جعل فضيلة الاحترام المتبادل بين أفراد الجماعة، كوسيلة لتحقيق وضمان الحقوق الأساسية للإنسان، وهذا ما يشير إلى الزامية احترام نمط عيش الآخر والتسامح معه مهما كانت انتماءاته، لهذا يقول ستيفن ديلو« يشير المجتمع المدني؛ علاوة على الخير المستقل؛ إلى البيئة الأعلى التي تدافع عن الحقوق الفردية في اطار يحافظ على احترام تلك الفضائل المدنية التي يمكنها تأمين هذه الحقوق والالتزامات العامة اللازمة للمحافظة على استقرار المجتمع» 18 (ديلو، 2003، ص، 483) ومن هذا نفهم أن غاية المجتمع المدني تكمن في تجسيد مبادئ أخلاقية؛ تساهم في تحقيق الانسجام والتناغم داخل المجتمع، من خلال الحفاظ على الاستقلالية والحرية الفردية والجماعية كقيم وحقوق إنسانية لا بد منها. وهذا ما دفع ستيفن ديلو إلى القول أيضا « يعد المجتمع المدني موضوعا مهما لأنه فقط في المجتمع المدني يطور الأفراد الطاقة الأخلاقية والوعي، مما يساعد في حماية الحرية الأساسية التي يقدرها الناس في المجتمع الحديث، وعموما فإنه خارج بيئة المجتمع المدني، لا يكون لدى الناس اهتمام بمعايير المدنية، بما فيها التسامح والاحترام المتبادل» 19 (ديلو، 2003، ص، 483)، ويكون هذا السبب كاف لنا للتصديق بالعلاقة القوية بين المجتمع المدني والأخلاق.

فمن حيث الغاية؛ نعتقد أن منظمات المجتمع المدني تهدف إلى ايجاد وتحديد حيز يليق بتطبيق واستمتاع كل فرد وكل جماعة بشرية بقيم أخلاقية؛ هادفة إلى حل تناقضات الحياة المعاصرة، التي أنهك نمطها المادي قدرات الانسان وطموحاته، كما تعمل أيضا؛ على منع وإماطة كل عائق يحيل عن تطبيق مثل هذه الأخلاق في المجتمع، ولو تعلق الأمر بالسلطة السياسية الحاكمة إذا ما حاولت المساس بأخلاق المجتمع وحقوق الفرد، «فالمجتمع المدني ليس حالة معينة أو مجموعة يمكن فصلها عن الآخرين، بقدر ما هو عملية متواصلة. ويعتمد المجتمع المدني على مواقف أساسية يمكن التعبير عنها بمصطلحات " روح الجماعة" و "الجرأة الأدبية" و "التضامن"» 20 (ماير وآخرون، 2010، ص، 62)، فطبيعة تكوينه يدل على الطابع الأخلاقي

لمنظمات المجتمع المدني، ومنه نستنتج أنه لا يمكن الفصل بين القيم الأخلاقية والاجتماع البشري. فمهامه تتجاوز المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي، لذا يستحسن إقامة العلاقات بين الناس على أساس من الاحترام والتشارك، لأن المطلوب هو « أن يكون السلوك الدائم للمجتمع مبنيا على أساس من المعتقدات الأخلاقية والقيم، أو ناشئا عن الاقتناع بأهميته لاستمرار وجود المجتمع ككل، فلا يستطيع أي مجتمع من المجتمعات أن يظل قائما دون وجود قاعدة مشتركة من القيم» 21(ماير وآخرون، 2010،ص، 70) فمثل هذه القيم قد تكون عاملا مؤثرا في توجيه سلوك الأفراد نحو القيم العليا للدولة والمجتمع؛ لأنها تعتبر من العناصر المنظمة لحياة الفرد داخل الجماعة، ولهذا يرجع برتراند رسل " Bertrand Russel 1872، "1970مصدر الأخلاق إلى المجتمع، فيقول « إننا نستطيع أن نقول بصفة عامة أن موضوع الخلاق كله ناتج عن ضغط المجتمع على الفرد» 22،(رسل، ص، 110) ومنه كانت غاية الأخلاق القصوى هي جعل تصرفات الفرد تتوافق وتتناغم مع تصرفات الجماعة التي يعيش فيها، ما من الأخلاق أحد الأنظمة التي ابتدعها الانسان لتحسين حالة المجتمع وتوجيهه نحو ممارسات وقيم تتجاوز السلوكيات الغريزية والميول الفردية .

من كل ما سبق تحليله، يتبين لنا أن موضوع الأخلاق يعتبر أحد الأركان الأساسية، والدعائم العملية والنظرية؛ التي يقوم عليها المجتمع المدني في الأزمنة المعاصرة، خاصة إذا علمنا أن واقع المجتمعات حاليا؛ يطغى عليه طابع التوتر والقلق من كل الجوانب، لهذا ينبغي على منظمات المجتمع المدني تهذيب طباع البشر ومزاجهم؛ بدلا من الاهتمام بممتلكاتهم وثرواتهم، وقول مايكل إدواردز يؤكد ذلك « ففي أحسن حالاته، يعد المجتمع المدني قصة أناس عاديين يعيشون أساليب حياة فوق العادة من خلال علاقاتهم بعضهم ببعض، تدفعهم قدما رؤية لعالم تسوده المحبة والرحمة واللاعنف والتضامن... تبقى فكرة المجتمع المدني مقنعة، لا لأنها تزودنا بالتفسيرات الأكثر ترتيبا، بل لأنها تخاطب أفضل ما فينا وتستدعي الأفضل فينا لنستجيب بالمثل»23 (إدواردز،2015،ص، 182)، فالحجة الأولى؛ تدل على أن الذي ينظم إلى منظمة أو جمعية خيرية، فلا محال يكون قصده فعل الخير وزرع القيم النبيلة داخل المجتمع، وكما يمكن كذلك القول أن مهام المجتمع المدني تتجلى في زرع روح المواطنة وتربية الفرد تربية مدنية؛ من خلال إشاعة ثقافة التآخي وتقبل العيش مع الآخر مهما كان أصله ونسبه. أما الحجة الثانية؛ فتظهر في قوله هذا« ولأن أساس المجتمع المدني هو العمل الجمعي،

ومن خلال المجال العام وعبر المجتمع، فإن هذا النقاش يذكرنا بأن الجهد الفردي والخبرات مهما بلغت، لا يمكن أن تكون بديلا لعلاقات المحبة والتضامن والتضحية والصداقة التي هي أساس طبيعتنا الحقيقية» 24 (إدواردز،2015،ص، 182)، ، وهذا يدل على أن المجتمع المدني قد يكون الحل البديل لتناقضات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لأنه يتجاوز دور التنظيم، إلى محاولة التوفيق بين روح الفردانية المتنامية للأفراد في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، ومنظومة القيم الأخلاقية الملازمة للطبيعة الخيرة للإنسان، قصد تحقيق اندماج البعد الأخلاقي في أفعال الناس وتصرفاتهم الرامية إلى بناء مجتمع إنساني حقيقي .

نفهم مما سبق أن العلاقة وطيدة بين المجتمع المدني والأخلاق، وأكثر من ذلك لا بد أن يكون الأساس الذي يقام عليه المجتمع المدني مرصوصا بجملة من القيم الأخلاقية، ولهذا نجد أنه من غير المعقول تصور اجتماع بشري وبكل ما يكتنفه من معاني، بدون قيم أخلاقية ومبادئ قيمية يشترك فيها أفراد المجتمع الواحد؛ والذين بدورهم يسعون إلى تعميمها على المستوى العالمي، ومن أجل هذا « فقد تكونت في السنوات الأخيرة، عدة اتحادات ولجان ومجالس وحلقات اجماع تكمل إلى جانب البرلمان آليات بناء الإرادة بشكل محدد زمنيا وفيما يختص بمواضيع محددة» 25(ماير وآخرون، 2010،ص، 70) ، ويبين هذا القول أن منظمات المجتمع المدني على اختلاف مجالات نشاطها وتخصصاتها، إلا أن وظائفها بقيت ثابتة، لأنها تهدف إلى إشاعة ثقافة أخلاقية بين الناس، وترمي إلى تشجيع الناس للنزوع نحو العمل الطوعي والخير العام في صفوف المجتمع ذاته، ولأن غايتها في الأخير هي« إقامة نمط معين من العلاقات الإنسانية التي يمكن تعريفها وفهمها بدء من معانيها وقيمها كما تتطلع إلى الحفاظ على هذا النمط » 26(بوعزة، 2009، ص، 191) فأمام تناقضات الواقع المتغير، تتدخل منظمات المجتمع المدني من أجل فض كل الصراعات ومحاولة رسم وفرض طريقة أخرى للوجود والعيش؛ تأخذ بعين الاعتبار جملة القيم والممارسات الأخلاقية الرامية إلى توحيد الناس حول أنظمة قيمية واعية، تتجاوز بذلك كل الدوغمائيات التي أنبنى عليها المجتمع، ولهذا يقول ول ديورانت « والأخلاق كأي شيء آخر، خيرا أو شرا بمقدار ملائمتها لغايات الحياة، وأعظم الأخلاق وأسماها هي التي تساعد على أعظم وأكمل حياة. أو على قانون التطور، فإن السلوك يكون أخلاقي بمقدار ما يساعد الفرد أو الجماعة على الكمال والوحدة في وسط تنافر الغايات»27 (ديورانت، 1988، ص، 1991) فهنا تتجلى علاقة

التكامل بين المجتمع المدني والأخلاق، أو بالأحرى نوع من التلاقي بين غايات الفعل الخلقي ومنظمات المجتمع المدني، الساعية إلى تنظيم الحياة الجماعية أحسن تنظيم، حيث يتعاون الأفراد على حل المشكلات العالقة بحياتهم بوجه عام .

إن تطورات المجتمع المدني في الأزمنة المعاصرة؛ أدى إلى ظهور ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي؛ كإشارة إلى جملة المنظمات غير الحكومية التي يتجاوز وجودها ومجال نشاطها نطاق المحلية إلى العالمية، فواقع العالم اليوم يتطلب مثل هكذا منظمات، من أجل الدفاع عن قيم ومبادئ أصبحت محل تهديد، على غرار الطبيعة مثلا، أو محاولة التصدي للمجاعة والأمراض المنتشرة في بعض البلدان الإفريقية، فالمجتمع المدني العالمي من جهته؛ يسعى إلى نشر ثقافة السلم والأمن وحرية الأفراد، والتلاقح بين الثقافات، قصد الارتقاء بالإنسان إلى مصاف أعلى وأرقى، لأن « ... الثقافة الأخلاقية فقط ما يمكن(غرس القيم الأخلاقية) أن يكون له عميق الأثر في الروح الإنسانية» 28 (تيرنس بيللامين،2009، ص، 78) وهي الصفات المثلى أو الغايات النهائية المرجوة من المجتمع المدني تحقيقها. وخدمة لهذا الغرض يستدعي الأمر « تكوين جمعيات فرعية أو ثانوية لتكون مصدرا لوحدة الأخلاق» 29 (تيرنس بيللامين،2009، ص، 87) فالجمعيات الطوعية التي تبعد كل البعد عن النزاعات السياسية والتوجهات الإيديولوجية ذات المصالح الضيقة؛ هي فقط من بإمكانها أن تكون آلية فعالة تعمل على توفير بيئة أخلاقية تكون في خدمة المجتمع وأفراده.

ومن هذا القبيل يمكن لنا القول أن الأخلاق تعد أحد الأركان الأساسية والدعائم العملية والنظرية التي يقوم عليها المجتمع المدني المعاصر، لأنه يحث الفرد؛ كما يدعو إلى الجماعات البشرية إلى تقبل ثقافة الاختلاف مع الآخر، كمبدأ للتسامح والتعايش، ولهذا يعتقد كارل أوتو آبل « إن التأسيس الفلسفي، والعقلاني منه تحديدا لمبدأ الأخلاق (وحتى بالنسبة لأخلاق المناقشة)، ينبغي أن يستبدل باللجوء إلى أخلاقية النشاط التواصلي في العالم المعيش كما تشتغل في الواقع»30 (أوتو آبل، 2005، ص، 42.41) فطابع الأخلاق يملي تجاوز الطرح المجرد للانغماس في التطبيقات الواقعية؛ كعلاقات عمل وممارسة بين الذوات، ولأن المناقشة والتواصل بين الناس في الأوساط العمومية، باستطاعته تكوين ميدان عمومي ديمقراطي يتقبل وجود الآخر كشريك لذاتي في هذا العالم رغم ما تحتويها من ثقافة تتمايز عن ثقافتي ومنه نحقق الهدف المنشود؛ حينما

تتحول المبادئ الأخلاقية إلى أخلاق الممارسة في إطار الحياة الاجتماعية وما تقتضيها من شروط حتى تحققه النتائج الممكنة، فهيئات المجتمع المدني لا تسمح لأي أحد؛ مهما كان مقامه أو انتمائه العبث بالمثل العليا والقيم العليا الموجهة للمجتمع، « فالأخلاق فضلا عن طابعها الالزامي، فهي أيضا التزام نابع عن قدرة على الامتثال للقيمة» 31 (بوعزة، 1988، ص، 145.)، ولأن طبيعة المجتمع المدني كجمعيات خيرية غير ربحية تستوجب على كل من إنسان ينتمي إليها؛ الاستعداد للعمل الطوعي والإكثار منه في إطار المساواة والعدالة ودون تمييز، لأن الهدف كذلك عام وكلي؛ ينحصر في تحقيق الغايات الجماعية وليس المنافع الشخصية والجزئية .

يتضح لنا مما سبق تحليله أن القيم الأخلاقية ـ بغض النظر عن مصادرها ومنابعها ـ لا يمكن أن تمارس إلا في إطار الحياة الاجتماعية، بما أنها تشير إلى مجموعة من العلاقات الرابطة بين الذوات المكونة لجماعة معينة، وهذا كذلك متعلق بمدى أهميتها وعديد الغايات التي تحققها، لهذا يقول أحد المفكرين؛ « تعبر الأخلاق من الجانب العملي عن العمل المتعلق بإرشاد حياة الإنسان بالطريقة الصحيحة أو القويمة، وكذلك عن محاولة ضمان عمل المجتمع طبقا لمبادئ أخلاقية مقبولة» 32 (هورنر،2011، ص، 200) ، وهي الغايات والأسباب التي تجعل الالتزام بالقيم الأخلاقية الخاصة بكل جماعة بشرية، والسير على نهجها؛ مسؤولية ينبغي التحلي بها من طرف جميع أعضاء المجتمع، فلا يحق لأي فرد مهما كان مقامه أو مكانته الاساءة إليها أو التعدي عليها، بل بالعكس من ذلك؛ يطلب من جميع الأفراد أخذ موقف إيجابي اتجاه هذه القيم من خلال السهر على تطبيقها والحث عليها، ولهذا ينبغي تحويل المبادئ الأخلاقية من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، وجعلها أخلاق اجتماعية يحيا المجتمع وفقها ويسير الأفراد على خطاها، وكل هذا طبعا ليس سوى لسبب واحد فقط يتخلص في سعيها إلى توجيه الحياة نحو قيم مشتركة وسديدة، يشترك فيها الجميع .

.5خاتمة :

نستنتج في الأخير أنه توجد علاقة وطيدة بين المجتمع المدني والقيم الأخلاقية، وهي التي يمكن أن تتلخص في جانبين:

الجانب الأول يتمثل في أن منظمات المجتمع المدني على اختلاف مجالات نشاطها؛ سواء كانت تنشط على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي؛ بطبيعتها الطوعية غير الربحية، تقوم على أسس أخلاقية، إذ لا يمكن وجود أية جمعية أو منظمة أو نقابة؛ لا تراعي في كيانها وفي نشاطها جملة القيم الأخلاقية المسيرة والمنظمة لمجتمع معين. فبمجرد الانتماء الطوعي إليها نفهم أنها تتبنى على هذه القيم وتحتمي بها .

أما الجانب الثاني فيتجلى في الغايات والأهداف التي تصبو إليها مثل هذه المنظمات، فكل تنظيم يرمي إلى زرع ثقافة أخلاقية فعالة بين الناس، تتجاوز كل صور الصراع والعنف والقوة بين أوساط الجماهير، لتحل محلها أخلاق التسامح والتعاون والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة، كسلوكات تنبه بالخيرية والانسانية التي يتصف بها الانسان. ولهذا يتبين لنا أنه يوجد تكامل وترابط بين منظمات المجتمع المدني وجملة القيم الأخلاقية إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني ما لم تكن أسسه وغاياته نابعة من الأخلاق بصفة عامة .

ولهذا نعتقد أنه من اللازم؛ العمل على تكريس ثقافة أخلاقية وممارسات قيمية على مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال توطيد أواصر منظمات المجتمع المدني وترصيصها بمبادئ أخلاقية، لتسهم في تجاوز الممارسات السلبية واصلاح السلوكات الفاسدة على المستوى الفردي و الجماعي، وذلك من أجل بناء اجتماعي سياسي فاضل، يسوده الاحترام والطمأنينة والسعادة .

6.الهوامش:

* ينغي الإشارة هنا إلى أن نشأة مفهوم المجتمع المدني تعود إلى الدايات الأولى للفلسفة السياسية الحديثة. فهو ليس وليد الفلسفة الماركسية. وإنما إشارتنا هذه هي نتيجة لمقتضيات منهجية فقط .

(1) ـ كاميت جون، غرامشي حياته وأعماله، ط1، (القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984). ص، 253 .

(2)ـ نويل سميث جيوفري، هور كينتين، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ط1. (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1991)، ص، 198

(3) ـ مارتن غريفين وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدّولية. ب ط (مركز الخليج للأبحاث ب س). ص، 368 .

(4) ـ إدواردز، مايكل ، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015(.ص، 192.

(5) ـ إدواردز، مايكل. مرجع سبق ذكره، ص، 18.

(6)ـ روس، جاكلين.. الفكر الأخلاقي المعاصر. ط1. (بيروت: عويدات للنشر والطباعة. 2001). ص، 11.

(7)ـ صليبا، جميل.. المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، د ط (بيروت: دار الكتاب اللبناني. 1982)، ص، 385.

(8)ـ ـ بولان، ريمون.. الأخلاق والسياسة. ط1، (دمشق: دار طلاس. 1998)، ص، 189.

(9) . ـ بولان، ريمون. مرجع سبق ذكره، ص ، 189.

(10) ـ الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر. ط1. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1997)،ص، 43.

(11) ـ إمام عبد الفتاح، إمام. الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، (د.ط). (القاهرة المجلس الأعلى للثقافة (د .ت).)، ص، 85.

(1) إمام عبد الفتاح، إمام. الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، (د.ط). (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. (د .ت).)، ص، 84.

(13) ـ اهرنبرغ، جون.. المجتمع المدني؛ التاريخ النقدي للفكرة. ط1(بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (د .ت).)، ص، 222.

(14)ـ إدواردز مايكل، مرجع سبق ذكره، ص، 53.

** نود الإشارة هنا إلى مفهوم المجتمع المدني عند كل من توماس هوبز، وجون لوك، وجون جاك روسو.

(15)ـ اهرنبرغ، جون، مرجع سبق ذكره، ص . 222.

(61) اهرنبرغ، جون.. . مرجع سبق ذكره، ص،222.

(17) اهرنبرغ، جون. مرجع سبق ذكره، ص،222.

(18) ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. (د.ط). (القاهرة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003). ص، 483.

(19) ـ ديلو، ستيفن.مرجع سبق ذكره، ص، 483.

(20) ـ ماير وآخرون.. المجتمع المدني والعدالة. (د.ط). (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 2010)، ص، 62.

(21)ـ ماير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص، 70.

(22) ـ رسل، برتراند. المجتمع البشري في الأخلاق والسياسة. (د.ط). (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية. (د .ت).)، ص، 110.

(23)ـ إدواردز، مايكل. مرجع سبق ذكره، ص، 182 .

(24)ـ إدواردز، مايكل. مرجع سبق ذكره، ص، 180.

(52)ـ ماير وآخرون. مرجع سبق ذكره، ص، 32.

(26) ـ بوعزة، طيب، نقد الليبرالية. (د.ط). (الرياض: مجلة البيان، 2009)، ص، 191 .

(27) ديورانت، ول، قصة الفلسفة. (بيروت: مكتبة المعارف. 1988)،ص، 488.

(28)، تيرنس بول و ريتشارد بيللامي، الفكر السياسي في القرن العشرين. ط1. (القاهرة، المركز القومي للترجمة. 2009)، ص، 78 .

(29)ـ الفكر السياسي في القرن العشرين، ص، 87.

(30) أوتو آبل، كارل. ، التفكير مع هابرماس ضد هابرماس. ط1، (الجزائر منشورات الاختلاف. 2005.) ، ص، 41.42.

(31)بوعزة، طيب. مرجع سبق ذكره، ص، 145.

(32) هورنر، كريس. التفكير الغربي الفلسفي الحداثي. (د.ط). (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب. 2011)،ص، 200 .